اصلاح القطن نوعاً ومحصولاً [1]

يا سعادة الناظر ويا جناب المستر تشارلس مكارا ويا حضرات السيدات والسادة

ليس من غرضي ان اشرح لكم بالتفصيل العمل الذي تقوم به مصلحة الزراعة الآن لاصلاح القطن المصري بل ان اشير بالاختصار الى الخطط التي سرنا فيها لاصلاح نوعه ولزيادة محصوله . وسأقسم الكلام الى قسمين الاول في البذار (التقاوي) الذي تهيئهُ الحكومة وتوزعهُ اصلاحاً لنوع القطن والثاني في حقول الامتحان التي انشئت قصد اصلاح الزراعة وزيادة المحصول

توزيع التقاوي من قبل الحكومة

منذ نحو سنتين ندبتني الحكومة المصرية لانشاء مصلحة زراعية في هذا القطر . وحالما اجتمع حولي الموظفون الكافون للعمل اخترت ما حسبتهُ اهم المسائل الزراعية في هذا القطر ووجهت اليهِ الاهتمام الواجب

لا يخفى ان القطن اهم حاصلات هذا القطر فجعلت اول همي البحث عن افضل الطرق التي تمنع انحطاط نوعهِ وتزيد محصول الفدان متنهُ . ولما كانت لي خبرة بزرع القطن في كل البلدان التي يزرع اكثر القطن فيها سهل عليَّ ان التفت الى هذين الامرين وان اتجنَّب الاغلاط التي يقع فيها من ليس لهُ مثل هذه الخبرة

اما من جهة الامر الاول اي تحسين النوع فكان يقال ان السبيل الافضل لهُ بل السبيل الوحيد هو الاعتماد على اصناف جديدة من القطن . والظاهر ان كثيرين من الذين اشاروا بذلك لم يكونوا يعلمون كيفية العمل بهِ ولا ماذا تكون النتيجة اذا اعتُمد على رأيهم لاصلاح النوع

ان الحصول على اصناف جديدة من القطن ليس بالامر الصعب كما يقول في خطبة المستر بولز ولكن الصعب هو الحصول على اصناف صالحة لان تزرع في جانب كبير من اطيان القطر ولان يكون قطنها موافقاً لطلب معامل الغزل لان هذا الامر يقتضي بحثاً دقيقاً ولا يمكن بلوغهُ في زمن قصير

---

(١) خطبة القاها المستر دوجن المدير العام لمصلحة الزراعة المصرية في الجامعة المصرية وقت استقبال الحكومة المصرية لوفد ارباب معامل القطن

ان اكثر الذين يشيرون بايجاد اصناف جديدة يحسبون انهُ اذا زادت شعرة القطن طولاً ودقةً ولمعاناً وفت بحاجة معامل الغزل والنسج ولكن الاختبار في هذا القطر وسائر الاقطار التي تزرع القطن يدلُّ على ان الطلب قليل على الصنف الذي تزيد فيهِ هذه الصفات عن حدٍّ محدود . والامر الاهم الآن هو تنقية الاصناف الموجودة ومنع الاختلاط الذي تولاَّها وهذا المنع هو الغرض الذي ترمي اليهِ مصلحة الزراعة بانتقاء التقاوي وتوزيعها قصد اصلاح النوع

ولبعض اسباب الاختلاط شأن هام في هذا المشروع . في القطر المصري الآن نحو سبعة اصناف او ثمانية من القطن ممتازة بعضها عن بعض وهي تزرع في غيطان متجاورة ويحلج قطنها معاً . وزرعها متجاورة وحلجها معاً من اسباب اختلاط النوع لانهما يأولان الى امتزاج هذه الاصناف بتلقيح ازهار الصنف الواحد من ازهار صنف آخر . وزد على ذلك ان الفلاح الصغير يبتاع لقاوي غير نقية من تجار البزرة الصغار الذين هم من المرابين ولا سبيل لهُ ليبتاع التقاوي من غيرهم لانهُ يأخذها منهم ديناً

ولا شبهة ان هذا الامر الاخير من اهم اسباب اختلاط نوع القطن فان المزارع الصغير يأخذ البزرة ديناً من التاجر المرابي كما تقدم فيغتش هذا التاجر عن ارخص انواع البزرة لكي يزيد ربحهُ الاَّ اذا اخذ بدل الثمن جانباً من المحصول تقع الخسارة على المزارع . ولا يستطيع المزارع الصغير ان يشتري التقاوي نقداً فاذا لم تبعهُ الحكومة التقاوي ديناً فلا سبيل لاصلاح الداء

لما رأت مصلحة الزراعة ذلك اشارت على الحكومة ان تقدم التقاوي لصغار المزارعين ديناً ثم تتقاضى ثمنها منهم من غير ربا في نوفمبر التالي من كل سنة . وحالما انتظمت هذه المصلحة في اول يناير سنة ١٩١١ حثت الحكومة على الشروع في توزيع التقاوي تلك السنة حتى لتتوسع فيهِ في السنة التالية فوافقت الحكومة على ان يعمل بذلك في مديرية واحدة في الوجه البحري ووضعت تحت تصرُّف المصلحة مبلغاً كافياً من المال للشروع في العمل . ولم يتم عملها حتى كان المزارعون قد اشتروا ما يلزم لهم من التقاوي ومع ذلك تمكنَّا من توزيع ١٥٠٠ اردب في مديرية الشرقية وجرى العمل على تمام المراد وجمعت نظارة المالية ثمن التقاوي من المزارعين مع قسط شهر نوفمبر . وقد وزعنا ٤٠٠٠٠ اردب سنة ١٩١٢ وينتظر ان نوزع اكثر من مضاعف ذلك سنة ١٩١٣ لان المزارعين اقبلوا اقبالاً عظيماً على اخذ التقاوي من الحكومة رغماً عمَّا يقولهُ تجار البزرة وغيرهم او يفعلونهُ خفيةً لمنع المزارعين من استعمالها

وان قبل من اين جاءت مصلحة الزراعة بالتقاوي الجيدة الكافية لما يطلب منها . اجبنا انها لم تستطع ذلك الاَّ بالاعتماد على كبار اصحاب وابورات الحلج الذين يوثق بهم فاليهم يجب ان يوجه شكر صغار المزارعين لانهم اعتنوا بانتقاء البزرة الخالصة فاخذها المزارع الصغير بثمن معتدل بدل البزرة الردية التي كان يشتريها بثمن فاحش

ولتقديم الحكومة للتقاوي يأول الى اصلاح القطن الذي يزرعهُ الجمهور الاكبر من المزارعين لكنهُ ليس كل المشروع بل بعضهُ فان المشروع يتناول امراً آخر ليس هذا محل بسطهِ بالاسهاب وانما اشير اليهِ بالايجاز

لقد عُلِم منذ سنوات ان البزرة الحاصلة من زراعة الدومين من اجود وانقى انواع البزرة في هذا القطر . وكانت الجمعية الزراعية الخديوية تسلم ما يزيد من بزرة الدومين عمَّا يلزم لزراعتهِ وتبيعهُ باثمان معتدلة للمزارعين الذين يخدمون زراعتهم جيداً وكانت تشترط عليهم ان يردوا لها البزرة الحاصلة من زراعتهم لتوزعها على المزارعين . ولكن هذا المشروع لقي من المصاعب ما منع العمل بهِ

فاعتمدت مصلحة الزراعة على تنويع هذا المشروع واستعمالهِ بعد ذلك واتفقت مع اكثر اصحاب معامل الحلج اعتناء على ان يحفظوا نصف بزرة الجنية الاول من القطن المزروع من تقاوي الدومين حتى تأخذ منهُ مصلحة الزراعة ما يمكنها توزيعهُ على المزارعين . والمزارع الذي يشتري تقاوي الدومين من مصلحة الزراعة يُطلَب منهُ ان يمضي تعهداً يتعهد فيهِ انهُ يبيع لمفتشي المصلحة تفتيش اطيانهِ كلما شاءوا . ويحرر المصلحة باسم التاجر او وابور الحلج الذي اشترى محصولهُ . ويرجى ان يصلح نوع القطن بهذه الواسطة من الجهتين كما اشرت سابقاً

ومما يتصل بهذا المشروع ايضاً انتاج اصناف نقية من القطن بواسطة ما يسمَّى بناموس مندل في حقول التجارب التابعة لمصلحة الزراعة وهذا سيشرحهُ لكم المستر بولز ايضاً . وسنعرض الاصناف التي نجحت في حقول التجارب التي ظهر انها تصلح للنمو في هذا القطر على اصحاب معامل الغزل حتى يختاروا التقاوي من الاصناف التي يستحسنها اصحاب المعامل ومتى كثرت هذه التقاوي تزرع في اطيان الدومين وتصير التقاوي تؤخذ منها لتدخل في مشروع توزيع التقاوي على الصورة التالية

النتاج الاول هو التقاوي النقية الحاصلة من حقول الامتحان التابعة لمصلحة الزراعة وهذه تزرع في اطيان الدومين

النتاج الثاني هو التقاوي الخاصلة عمَّا يزرع في اطيان الدومين فتوزع على كبار المزارعين وتزرع تحت مراقبة مفتشي المصلحة

النتاج الثالث هو التقاوي الخاصلة عمَّا يزرعهُ كبار المزارعين من النتاج الثاني وهذه توزع على المزارعين الاواسط

النتاج الرابع هو التقاوي التي تنتج عند المزارعين الاواسط من النتاج الثالث وتباع ديناً لصغار المزارعين

ويرجى اننا نصل بذلك الى ابطال الاصناف التي امتزجت بالقطن المصري ونحوه من الاصناف الواطئة ومهما يتعذر تمييز بعضها من بعض وان تقدم بدلاً منها تقاوي نقية من حقول التجارب على الاسلوب المذكور آنفاً

ويجب ان لا يبرح من البال انهُ يلزم خمس سنوات او ست لانتقاء الاصناف التي يوافق عليها ارباب معامل الغزل لانهُ لا يمكن في اقل من تلك المدة الحصول على كمية كافية من التقاوي يظهر تأثيرها في نوع القطن الصادر من القطر

حقول التجارب

ابنت لكم بالاختصار اهتمام الحكومة المصرية بجودة القطن المصري والآن ابين لكم ما تفعلهُ مصلحة الزراعة لتعليم الفلاح كيف يزيد محصول اطيانهِ

ان نشر التعليمات في نشرات توزع على الفلاحين حيث ٩٤ في المئة من السكان اميُّون يجهلون القراءة لا يفيد الفائدة المطلوبة ما لم تُتخذ التدابير اللازمة لقراءة تلك المنشورات على جماعات الفلاحين في الجوامع ونحوها . ولذلك لجأنا الى ما يسمَّى بحقول الامتحان لتعليم الفلاحين المبادئ الضرورية

ومن هذه الحقول التي تولَّت مصلحة الزراعة ادارتها سنة ١٩١١ احد عشر حقلاً في جهات مختلفة اكثرها من غيطان القطن يراد بها ان يرى الفلاحون بعيونهم ان الاعتناء بالخدمة والاعتدال في الري ولاسيما في الاطيان التي صرفها غير كافٍ يزيدان المحصول كثيراً . وكل الاطيان التي اختارتها مصلحة الزراعة للامتحان هي من الاطيان المتوسطة الجودة او التي لم يكن محصولها مرضياً وقد تم الاتفاق بين اصحابها وبين مصلحة الزراعة على ان تزرع وتخدم حسب ارشاد المصلحة تماماً وان المصلحة تضمن لاصحابها محصولاً قدر المحصول الناتج من الاطيان المجاورة لها على الاقل والزيادة لاصحابها . وتعهد اصحابها ان يقوموا بالحرث والزرع والري حسب ارشاد مفتش المصلحة . ولقد كان المحصول في كل

حقول الامتحان احسن من المحصول في الاطيان التي تجاورها ويبلغ من سرور المالكين بذلك ان عُرضت على المصلحة اطيان كثيرة سنة ١٩١٢ لتمتحن امتحاناتها فيها . ولما رأت انهُ يتعذر عليها ان تجري الامتحان في كل الاطيان التي عرضت عليها اختارت ٤٤ قطعة منها اجرت الامتحان فيها على شروط مماثلة لشروط السنة السابقة ويتنظر ان تكون نتائجها مماثلة للنتائج السابقة . ويتعذر ان يزاد الآن عدد حقول الامتحان للقطن لقلة عدد المفتشين عند المصلحة ولانهُ يطلب منهم ان يقوموا باعمال اخرى في مقاومة دودة القطن وتوزيع التقاوي . والفوائد التي استفادها المزارعون الذين شاهدوا حقول الامتحان اهمها يتعلق بتوسيع الخطوط والمسافات بين شجيرات القطن وقلع شجيرات القطن الهندي والعزق الخفيف والري الخفيف . ولقد قال بعض المالكين لمفتشنا ان توسيع الخطوط واطالة المدة بين الرية والرية سيؤثران تأثيراً سيئاً جداً في المحصول ولكن جاء الامر على ضد ما قالوا فان المحصول تضاعف في بعض الاراضي وزاد فيها كلها زيادة كبيرة عما يجاورها

واقول في الختام ان الجمهور يعترف الآن ان توزيعنا للتقاوي آل الى اصلاح نوع القطن وان حقول الامتحان ادلة الى زيادة المحصول . وقد كسبنا ما هو اهم من ذلك وانفع في المآل وهو ثقة الفلاحين بنا

حشرات القطن

خطبة القاها الدكتور لويس غرف بالانكليزية في الجامعة المصرية

يخو في اكثر البلدان التي يزرع القطن فيها انواع من القطن البري وعليها تعيش الحشرات التي تسطو على القطن البستاني لانها ليست من الحشرات التي تقتات بنباتات مختلفة فتعيش على القطن ونبات الخطمي

اما في القطر المصري فالانواع البرية من القطن غير موجودة على ما يظهر وان كانت موجودة فهي نادرة مع ان القطن قد زرع فيهِ منذ قرون كثيرة

والظاهر ان زراعة القطن بطلت من هذا القطر في اوائل القرن الماضي[1] واعيدت

(١) (المنتطف) لا شبهة ان القطن كان يزرع في القطر المصري في اوائل القرن الماضي وما بعدهُ فقد جاء في كتاب الزراعة والصناعة في القطر المصري الذي الفهُ المسيو M.P.S. Girard جيرار في زمن الحملة الفرنسوية وطبع سنة ١٨٢٣ ان القطن كان يزرع في القطر بنوعيهِ الشجري والعشبي وان الثاني منهما